بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية

مؤتمر التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادي

٣٠ مايو ٢٠١٣

فندق كونراد – القاهرة

تحت رعاية

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

مؤتمر القدرة التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادي

الذي يعقده الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية

٣٠ مايو ٢٠١٣

فندق كونراد- القاهرة

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة، حيث ظهر الاهتمام به مع بداية التسعينيات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق، وحتى الآن لا يوجد اتفاق على تعريف دقيق ومحدد للتنافسية، فهناك من يعرفها حسب المؤسسات الاقتصادية على أنها:

* القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفى الوقت المناسب، وهذا يعنى تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى.

* قدرة المؤسسة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعنى نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال تعظيم قيمة عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا).

وهناك من يعرفها على مستوى الدول بأنها قدرة الدولة على:

* إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفى نفس الوقت تحقق مستويات معيشية مطردة على المدى الطويل (تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية)

* إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على زيادة الدخل المحلى الحقيقي (تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

مؤتمر القدرة التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادي

الجهة المنظمة : الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية

تحت رعاية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

مكان المؤتمر : فندق كونراد – قاعة كونراد

موعد المؤتمر : ٣٠ مايو ٢٠١٣

أهداف المؤتمر :

رفع مستوى الوعي والاهتمام تجاه تحديات التنافسية المحلية والعالمية ومناقشة المواضيع ذات العلاقة بالتنافسية مثل بيئة الأعمال والتجارة الدولية والتنمية المستدامة والبيئة وتطوير الموارد البشرية والابتكار والعولمة، بالإضافة إلى مواضيع الاقتصاد الكلي والجزئي التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتنافسية.

محاور المؤتمر

- **المحور الاول دعم القدرة التنافسية :-**

وهذا المحور يشمل الاوراق التالية :

- مفهوم التنافسيه و مؤشرات قياس القدرة التنافسية
- الابداع التكنولوجي لتعزيز التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة
- القدرة التنافسية في الزراعة المصرية
- القدرة التنافسية في السياحة المصرية
- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية وتأثيرها على سياسة سعر الصرف
- دور ادارة الجمارك في دعم التنافسية
- الجودة والتنافسية

- **المحور الثاني الابداع والابتكار في البيئة التنافسية :**
وهذا المحور يشمل الاوراق التالية :

- براءة الاختراع كاداة للابداع التكنولوجي لتعزيز التنافسية
- الجهود الحكومية في حماية الملكية الفكرية عامة والابداع والابتكار بصفة خاصة كتعزيز للقدرة التنافسية
- الاقتصاد الابداعي
- دعم البحث العلمي للبيئة التنافسية
- دعم و تنمية الموارد البشرية وتأثيرها على الابداع والابتكار

وعلية يتم التوصية نتيجة لهذه المحاور

برنامج مؤتمر

القدرة التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادي

٩:٠٠ ــ ١٠:٠٠ تسجـــيل

١٠:٠٠ــ ١٠:٤٥ الجلسة الافتتاحية

كلمات الافتتاح :-

- رجل الأعمال السعودي الأستاذ / احمد باديب – نائب رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية
- الدكتور مهندس / نادر رياض - رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية
- الأستاذ / جلال الزربة – رجل الأعمال رئيس اتحاد الصناعات المصرية أو الأستاذ محمد السويدي
- السفير / محمد الربيع - أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
- الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون لاقتصادية
- معالي وزير التخطيط و التعاون الدولى – الاستاذ الدكتور / اشرف العربي
- معالى وزير الصناعة والتجارة

١٠:٤٥ ــ ١١:٤٥ استـــراحة

١١:٤٥ــ ١:٣٠ الجلسة الأولى

رئيس الجلسة : الدكتور مهندس / نادر رياض

معقب : الأستاذ الدكتور / محمود البتانوني – استاذ الاقتصاد بأكاديمية المستقبل

الابحاث

- مفهوم التنافسيه و مؤشرات قياس القدرة التنافسية (١٥ دقيقة)
الاستاذ دكتور / ناصر جلال – استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة حلوان
- الابداع التكنولوجي لتعزيز التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة (١٥ دقيقة)
الدكتور / رجب ابراهيم اسماعيل – كلية التجارة جامعة عين شمس
- القدرة التنافسية في الزراعة المصرية (١٥ دقيقة)
الاستاذ الدكتور / عبدالوهاب شحاتة – استاذ الاقتصاد الزراعي بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي
- القدرة التنافسية في السياحة المصرية (١٥ دقيقة)

سعادة رجل الاعمال الاستاذ / احمد باديب - نائب رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية

- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية وتأثيرها على سياسة سعر الصرف(١٥ دقيقة)
الاستاذ / احمد الوكيل – رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية
- دور ادارة الجمارك في دعم التنافسية : (١٥ دقيقة)
الدكتورة / زينب الوصيف ابوالعطا – رئيسة الادارة المركزية لجمارك القاهرة
- الجودة والتنافسية : (١٥ دقيقة)
الاستاذ الدكتور / خيري المغازي – عميد كلية التربية جامعة كفر الشيخ

مناقشـــــــــــة ١٥ دقيقة

١:٤٥ ــ ٢:١٥ تناول شاي والمرطبات

٢:١٥ ــ ٣:٣٠ الجلسة الثانية

رئيس الجلسة : دكتور / محمد عطية الفيومي – نائب رئيس الاتحاد

معقب : المهندس / طلعت زايد – امين عام الاتحاد

الابحاث

- براءة الاختراع كاداة للابداع التكنولوجي لتعزيز التنافسية : (١٥ دقيقة)
- الاستاذ الدكتور / علاء محمد سالم – وكيل كلية العلوم للدرسات العليا- جامعة كفر الشيخ
- الجهود الحكومية في حماية الملكية الفكرية عامة والابداع والابتكار بصفة خاصة كتعزيز للقدرة التنافسية (١٥ دقيقة)
- وزيرة مفوضة الدكتورة / مها بخيت – رئيس وحدة الملكية الفكرية بجامعة الدول العربية
- الاقتصاد الابداعي : (١٥ دقيقة)
- الاستاذ الدكتور / السيد رشاد – عضو الاتحاد ورئيس لجنة التراث بالاتحاد
- دعم البحث العلمي للبيئة التنافسية : (١٥ دقيقة)
- الاستاذ الدكتور / السيد محمد حجازي – نائب رئيس جامعة كفر الشيخ للدرسات العليا والبحوث
- دعم و تنمية الموارد البشرية وتأثيرها على الابداع والابتكار : (١٥ دقيقة)
- الدكتور / رضا السيد – خبير تنمية الموارد البشرية والتدريب الدولي

مناقشـــــــــــة (١٥ دقيقة)

٣:٤٥ ــ ٤:٠٠ التوصيات

٤:٠٠ غــذاء

الإتحـــــاد العربي

لحماية حقوق الملكية الفكرية

هيئة عربية دولية

توصيـــات

مؤتمر التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادي

تحت رعاية

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

التنافسية من الموضوعات المهمة لجميع دول العالم ولاسيما في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتمثلة بشكل خاص باتساع نشاط العولمة الاقتصادية الذي أسفر عن ربط العالم بشبكة واسعة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مما جعل من الصعب على أي دولة في العالم أن تبقى بمعزل عن هذه المنظومة العالمية واجبر معظم دول العالم على الدخول فيها، فضلا عن ذلك ان المنافسة توفر البيئة الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد ، واستخدامها بالشكل الأمثل ، وتشجيع الابداع ، والابتكار، وقد اجتمعت اللجنة المشكلة الخاصة بالتوصيات برئاسة المهندس / طلعت زايد – امين عام الاتحاد – وعضوية كل من :

- الأستاذ الدكتور / سيد رشاد - الكاتب صحفي بمؤسسة " الأهرام " وعضو الاتحاد

- الاستاذ الدكتور / عبدالوهاب شحاته - رئيس بحوث متفرغ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي ،مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة ، جمهورية مصر العربية.

- الأستاذ الدكتور / ناصر جلال - أستاذ الاقتصاد الدولى وخبير التخطيط الاستراتيجى

وعليه قد أوصى المؤتمر بالعديد من التوصيات والتي من أهمها :

اولاً : في مجال تعزيز القدرة التنافسية في قطاع الصناعات المصرية :

فقد اوصي المؤتمر بما يلي :

١. تعزيز دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي، وتقديم مزيد من الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل جديدة، مما ينعكس على تحسين مستوى العدالة الاجتماعية.

٢. العمل على تحقيق الامن والأمان و الاستقرار الاقتصادى الكلى وتوفير المناخ الاستثماري الجيد.

٣. إزالة معوقات الاستثمار، وتهيئة المناخ الجاذب للتكنولوجيا المتقدمة، وتطوير التكنولوجيا المحلية ووضع حوافز لتشجيع التطور التكنولوجي

٤. تشجيع الجهات المعنية بالملكية الفكرية خاصة الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية للتوعية ونشر ثقافة الملكية الفكرية التى هى اساس التنافسية بين الدول.

٥. زيادة الكفاءة الإنتاجية من حيث الجودة ومعدلات الإنتاج والأداء للمنتجات التى تكون لصادراتها القدرة التنافسية بالخارج.

٦. تعميق مراحل التصنيع وتنمية الصناعات الموجهه للتصدير، من خلال اعادة رسم سياسات التصنيع والتحديث التقنى وتدريب العمالة.

٧. لابد من وضع تصور للمستوى التكنولوجي لكل مرحلة داخل هذه الاستراتيجية، وتحديد دور لكل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

ثانياً في مجال الابداع التكنولوجي لتعزيز التنافسية للمشروعات المتوسطة والصغيرة:

فقد اوصي المؤتمر بما يلي :-

١. تشجيع الإبداع التكنولوجي لتعزيز التنافسية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم الدعم والمتابعة لأصحاب المشروعات وتعزيز النظام المعلوماتى الخاص بالاستثمار .

٢. إنشاء مركز أعمال فى كل محافظة يضم كافة قطاعات الدعم ويوفر المعلومات لصاحب المشروع والمؤسسة منذ المراحل السابقة لإحداث المشروع إلى مرحلة التمويل والإنجاز الفعلي.

٣. تركيز القطاعات التكنولوجية وتعميم حضانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تعتبر القطاعات التكنولوجية وحضانات المشروعات مراكز ملائمة للاستثمار فى المشاريع المجددة وذات القيمة التكنولوجية المرتفعة .وسوف يتم اجتذاب أطراف أجنبية أخرى للمساهمة فى تمويل القطاعات.

ثالثاً : في مجال القدرة التنافسية للزراعة المصرية :

فقد اوصي المؤتمر بما يلي :

١. تشجيع التوسع فى زراعة المحاصيل الاستراتيجية (الاقل ماءا) بهدف تحقيق زيادة معنوية فى القيمة المضافة من القطاع الزراعى مع الملاحظة ان مزيد من التوسع فى زراعة تلك المحاصيل التى تتمتع مصر فيها بميزة تنافسية عالية يعتمد على توفر البنية الاساسية اللازمة مثل النقل والتجهيز والتسويق بالاضافة الى فتح اسواق اضافية

٢. دعم البحوث الزراعية والارشاد فى مجال السلع القابلة للتصدير يؤدى حتما الى زيادة التصدير.

٣. تقدير الميزة التنافسية ليس فقط لمرحلة الانتاج بل ايضا لمختلف مراحل النظام السلعى مثل التسويق والتجهيز .. فقط يكون لسلعة ميزة تنافسية عند مرحلة الانتاج ولكنها لاتتمتع بهذه الميزة بالنسبة لمرحلة اخرى لعدم كفاءة عملية النقل والتسويق والتجهيز التى قد تؤثر بصورة سلبية على القيمة المضافة .

٤. توفر البيئة الضرورية لكل من النقل والتجهيز والتسويق بالاضافة الى فتح اسواق جديدة .

٥. استنباط سلالات مبكرة النضج

رابعاً : في مجال تنافسية السياحة المصرية :-

فقد اوصي المؤتمر ما يلي :

١. وضع خطة تسويقية للسياحة المصرية تعتمد على اظهار خصوصية المنتج السياحى الوطنى لتكون الخصوصية بمثابة العلامة .

٢. وضع استراتيجيات لتميز سوق السياحة المصرية عن غيرة من الاسواق العالمية

٣. . تسويق السياحة المصرية اليكترونياً .

خامساً : في مجال دور الجمارك المصرية في حماية الملكية الفكرية :

فقد اوصي المؤتمر بما يلي :

١. ضرورة إنشاء إدارة متخصصة لحماية الملكية الفكرية تابعة للأدارة المركزية لمكافحة التهرب الجمركي وذلك لمحاربة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

٢. توفير قاعدة بيانات إلكترونية للماركات والعلامات العالمية الأصلية والمقلدة لتوضع فى الإعتبار عند تحديد معايير إدارة المخاطر .

٣. إمداد جميع المنافذ الجمركية بأحدث أجهزة الكشف بالاشعة للحد من عمليات التهريب

٤. ضرورة إنشاء إدارة متخصصة لحماية الملكية الفكرية تابعة للأدارة المركزية لمكافحة التهرب الجمركي وذلك لمحاربة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية .

٥. الاهتمام بالدورات التدريبية الخاصة بالملكية الفكرية بشقيها الصناعى والادبى لموظفي الجمارك وبالاستعانة بالهيئات والمؤسسات المعنية بالملكية الفكرية عامة والاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية خاصة وعمل ورش العمل للوصول الي إحدث أساليب التهريب وتنميه الكفاءات العمليه .

سادساً : في مجال الجودة والتنافسية :

فقد اوصي المؤتمر بما يلي :

١. إعداد إستراتيجية عربية للجودة وإصدار مواصفة عربية موحدة للجودة. وهو الأمر الذي يحتاج إلى جهود عربية مشتركة من خلال النظمات العربية المتخصصة، وبدعم من غرف التجارة والصناعة العربية.

٢. دعم وتطوير التعاون العربي الإقتصادي المشترك. بما يعزز التجارة البينية العربية ويفتح مجالات الإستثمار والأعمال أمام المنظمات العربية عبر الوطن العربي، وبما يشجع المشروعات العربية المشتركة والإندماجات العربية المشتركة.

٣. بناء مجتمعات المعلومات والمعرفة العربية.حيث تمثل المعلومات والمعرفة القاسم المشترك الأعظم في تطوير كافة نواحي الحية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية العربية. كما أن قطاعات المعلومات والمعرفة العربية تمثل (كنزاً هائلاً) من فرص الإستثمار والأعمال أمام المنظمات العربية خاصة المحترفة منها والتي تأخذ بأسباب الإدارة الحديثة.

٤.تخصيص جوائز عربية كبرى للجودة على أصعدة متعددة. من الأهمية أن يتصدى كيان عربي كبير أو عدة تجمعات معاً (جامعة الدول العربية، مجلس الأعمال العربي .... وغيرها) لتنظيم منح (جوائز عربية للجودة) بصورة دورية لمشروعات الإنتاج والخدمات والمشروعات الصغيرة العربية المتميزة خاصة داخل وخارج الحدود.

٥. تشجيع دور منظمات المجتمع المدني العربية. خاصة في نشر ثقافة الجودة والتبشير بها وإثارة الوعي المجتمعي بأهميتها في نهضة المجتمعات والمنظمات العربية على السواء. كذلك يمكن لها أن تلعب دوراً هاماً في تسجيل ونشر وتقاسم المعرفة حول الخبرات العالمية المتميزة في مجال إدارة الجودة الشاملة في كافة المجالات مثل التعليم والمجال الإجتماعي.

٦. تعزيز التعاون العربي / العالمي والإقليمي في مجال الجودة الشاملة. خاصة مع الأجهزة العالمية مثل : المنظمة الدولية للتقييس ISO وغيرها من المنظمات المثيلة على المستوى الإقليمي، وتبادل الخبرات المشتركة معها.

<u>سابعاً : في مجال الابداع والابتكار :</u>

<u>فقد اوصي المؤتمر بما يلي :</u>

١. توجيه الأبحاث والدراسات وربطها بالصناعة والزراعة وكافة المجالات وذلك بعمل الأبحاث التقنية فى كافة المجالات للوقوف على أحدث المستجدات فى مجال التكنولوجيا والبدء من حيث إنتهى الآخرون.

٢. الإستفادة من المعلومات المتضمنة فى براءات الإختراع فى البحوث والتطوير للمنتجات ورفع قدرتها التنافسية فى الاسواق.

٣. الوصول الى إختراعات جديدة وتكنولوجيا جديدة وذلك عن طريق تطوير تكنولوجيا قديمة ومعروفة, حيث يعد التعديلات والتحسين فى تكنولوجيات قديمة براءة إختراع جديدة.

٤. توفير المعرفة لحل مشكلة تكنولوجية قد نواجها فى قطاع من القطاعات الصناعية – الطبية – الزراعية وغيرها وذلك من خلال وثائق البراءات التي تتضمن أحدث المعلومات التكنولوجية والغير موجود بالكتب والمراجع العلمية المتخصصة.

ثامناً: في مجال الاقتصاد الابداعي :

فقد اوصي المؤتمر بما يلي :

١. **انشاء منظومة مؤسسيةعربية خاصة بالاقتصاد الابداعى فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية تختص بكل ما يتعلق بهذا المجال ، وتتكامل مع الاتحادات والمؤ سسات ذات العلاقة وفى مقدمتها الاتحاد العربى لحماية الملكية الفكرية**

٢. **إنشاءغرف صناعية وتجارية متخصصة فى أنشطة اقتصادات المعرفة فى كل قطر عربى**

٣. **تبادل الخبرات الفنية والتقنية بين الدول العربية ،ونشر ثقافة اقتصادات المعرفة والتوعية بأهمية الصناعات الإبداعية في تنمية اقتصاديات الدول العربية.**

٤. **انشاء منظومات تسويقية احترافية محلية وعربية قادرة على الترويج لمنتجات المشروعات الابداعية ، تقوم بتوفيربرامج التسويق والفرص التصديرية لمصدري المنتجات الابداعية وتقديم الخبرات والدعم الفنى المستوردين، وتوفير الخدمات والنصائح المهنية للأعضاء في مجال تطوير التكنولوجيا وزيادة الجودة وتحسين التصميم والمعايير والمواصفات والقدرة على الابتكار، وتنظيم زيارات الوفود من العاملين والمعنيين بمجال الاقتصاد الابداعى من مختلف الدول العربية للخارج لاستكشاف فرص الأسواق بالعالم الخارجي ، والمشاركة في المعارض التجارية الدولية المتخصصة، وتنظيم .**

تاسعاً : في مجال البحث العلمي :

فقد اوصي المؤتمر بما يلي :

١. **توفير التمويل الكافي لإنجاح سياسات البحث والتطوير ، حيث إن الإنفاق علي البحث العلمي لا يتعدى ٠.٢% من الناتج المحلي ، بينما تخصص الدول المتقدمة من ٢% إلي ٥ % من ناتجها الإجمالي لهذا الغرض ، وعلي الحكومة أن تسعى إلي زيادة تدريجية في نسبة الأموال المخصصة للبحث والتطوير ؛ بحيث تصل إلي ٢% ، علي أن يكون الإنفاق الحكومي المصدر الرئيسي لدعم البحث والتطوير إلي أن يزداد دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي لتحسين إنتاجه كما وكيفا .**

٢. **تشجيع القطاع الخاص علي زيادة الإنفاق علي البحث والتطوير ، بأن تقوم الحكومة بإجراء تخفيض كبير في الرسوم والتعريفات الجمركية والضرائب علي الأنشطة التي تتصل اتصالا مباشرا أو غير مباشر بالبحث والتطوير ، وتوعية القطاع الخاص بأن إسهامه في الإنفاق علي البحث والتطوير يخدم مصلحته علي أفضل**

وجه ، بوصفه مصدراً رئيسياً لتحسين مخرجاته لتتلاءم مع المعايير التي تحددها الأسواق العالمية والتصدير.

٣. دعم الأنشطة التجارية التي تهدف إلي تعزيز عمليات البحث والتطوير ، وذلك من خلال : تشريعات ضريبية تفضيلية ، وتخصيص حوافز كبيرة للأنشطة الرائدة ، والتطبيق الجاد لقوانين الملكية الفكرية ، وتشجيع رأس المال المخاطر ، وتوفير التمويل اللازم ، وإتاحة التسهيلات الائتمانية للمشروعات التي تتناول المراحل المبكرة للمنتجات والخدمات المستحدثة .

٤. مراجعة وتطوير التشريعات المشجعة علي البحث العلمي ، وبخاصة تلك المتعلقة بالضرائب وحماية الملكية الفكرية ، لتهيئة المناخ المناسب للوحدات الإقتصاديه ومجتمع الأعمال العام للاستثمار في البحث العلمي .

٥. انتهاج ممارسات الهندسة العكسية في مؤسسات البحث والتطوير ، لإسراع الخطى للملاحقة التكنولوجية ، وتقديم نماذج لإنتاج سلع وخدمات تنافسية الخصائص تصديرية التوجه ، فيها إضافة وتحسين وتطوير للمنتج الأصلي .

٦. تهيئة المناخ الوظيفى المحفز والذى يستوعب إبداعات وابتكارات الإفراد.

عاشراً : في مجال تنمية الموراد البشرية :

فقد اوصي المؤتمر بما يلي :

١. إكساب الموارد البشرية بالمهارات اللازمة للقيام بأعمالهم عن طريق التدريب والتنمية

٢. تحديد الميزانية المناسبة للاعداد والتنظيم للبرامج التدريبية الازمة للموارد البشرية

٣. إيجاد نظاماً محفزاً مالياً وأدبياً للإبتكار والإبداع والإختراع

كلمة الدكتور مهندس / نادر رياض

اصحاب المعالي والسعادة الاخوة والاخوات الاعزاء رؤساء وامناء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ...

تحية طيبة مباركة أزجيها الي مقامكم الكريم ومعها اصدق واخلص التمنيات لكم بالصحة والسعادة والنجاح في مهامكم وإعمالكم ....

في هذا اليوم البهيج الأغر الذي تلتقي فيه نخبة من الهامات الشامخه الناهضة لرواد الاقتصاد و الفكر العربى (في مؤتمر التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادي) الذي يعقدة الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية تحت رعاية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليسمو هذا المؤتمر في العلياء محلقاً فخراً وافتخار بأن يضم في إطاره كوكبة تمثل كافة القطاعات الفكرية والمعلوماتية في الوطن العربي يراهن عليها بأنها قاطره التنمية الفكرية والاقتصادية والصرح الذي يرتكز عليه التكامل الاقتصادي العربي الذي من خلاله يمكننا من تحقيق الطموحات والآمال العريضه للامة العربية

ان العالم من حولنا يتطور بشكل مستمر وفيه تتقلص الحواجز وتزيد شده المنافسة ويزيد الصراع بين الفكر المبدع الذى يقدم الاختراعات والابتكارات وبين اصحاب اليقظه والذكاء الذين يترجمون هذه الابداعات التكنولوجيه الى وسائل وسلع وأساليب جديدة وتستخدم هذه الافكار والتكنولوجيات الحديثة استخداما تجاريا يقدم السلعه أو الخدمة فى أحسن جودة وبأقل تكلفة ، الشىء الذي يزيد من القدرة التنافسية للمؤسسات والاستحواذ على أكبر حصه ممكنة من السوق .

وبالنظر من زوايا عديدة يعتبر الابداع التكنولوجى أحد أهم الركائز الاساسية فى بناء المزايا التنافسية للدول و المؤسسات فإذا أرادت الدول و المؤسسات أن لا تتخلف عن السباق التنافسى لإنتاج سلع وخدمات جديدة فإنه يتعين عليها اتخاذ خطوات وإجراءات لتقديم منتجات أو لتطوير تقنيات جديدة لإنتاج هذه المنتجات بكل ثقة ومقابل تكلفة منخفضة.

وبالتالى يمكن القول بأن الابداع التكنولوجى هو الخيار الاستراتيجى الاكثر ضمانا للمؤسسات في مواجهه مختلف التهديدات المحتملة من المحيط وكذا الاكثر فاعلية فى تحقيق ميزه تنافسية للمؤسسة .

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة، حيث ظهر الاهتمام به في الوقت الحاضر كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق، وحتى الآن لا يوجد اتفاق على تعريف دقيق ومحدد للتنافسية، فهناك من يعرفها حسب المؤسسات الاقتصادية على أنها:

* القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفى الوقت المناسب، وهذا يعنى تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى.

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

* قدرة المؤسسة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعنى نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال تعظيم قيمة عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا).

ويعد القطاع الصناعي والزراعي والسياحي من القطاعات الرئيسية في تطور ونمو الاقتصاد المصري ودعم قدرتة التنافسية لان التنمية الصناعية والزراعية والصناعية تسهم وبشكل كبير عبر الحلقات الجذب الامامي والخلفي في تحفيز وتطوير قطاعات اقتصادية اخري

ولتحسين القدرة التنافسية في جمهورية مصر العربية يجب اتباع الاتي :-

- تحديث وتطوير وتدعيم الصناعة المصرية بما يرفع القدرة التنافسية لها ويخدم أغراض تنمية وتفعيل التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية.
- الترويج لجذب الإستثمارات الخاصة إلى إقامة المصانع الجديدة والتوسع فى الأنشطة الصناعية القائمة
- تنمية موارد النقد الأجنبى والعمل على تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف.
- توفير المناخ الملائم لتنمية وتطوير الاستخدام الحديث للتكنولوجيا فى إنشاء وتطوير وإدارة قواعد المعلومات عن التجارة الخارجية والصناعة المصرية والعالمية.
- نشر وتطبيق واستخدام التجارة الالكترونية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وتدعيم وتطوير آليات الترويج للمنتجات المصرية المتميزة للحصول على الفرص التجارية.
- تبادل المعلومات مع نقاط الاتصال لحمية حقوق الملكية الفكرية الأخرى المنشأة فى البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة فى السلع المتعدية لحقوق الملكية الفكرية، وضمان التعاون بين السلطات الجمركية فيما يتعلق بتجارة السلع التى تحمل علامات مقلدة وتنتحل حق المؤلف.

وحيث ان الفكر هو المسئول عن تقدم الشعوب ورقيها لذا كان لزاماً على الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية المعني بنشر ثقافة الفكر في الوطن العربي الذي هو اساس للابداع التكنولوجي في اقامة هذا المؤتمر(التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادي) ليكون مكملاً لانجازات الاتحاد العديدة وتحقيق اهدافه المنشود بها.

شكراً لحسن استماعكم
وفقنا الله لما فية الخير للأمة العربية

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

اتحاد الملكية الفكرية يطالب البنوك بتمويل الاقتصاد الإبداعى فى الدول العربية

رؤية لتحسين التنافسية والصناعات الصغيرة واقتراح بمواصفة موحدة للجودة

كتب- عبد الرحيم أبوشامة:

قدم اتحاد الملكية الفكرية التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية رؤية متكاملة للسفير محمد الربيع الأمين العام للمجلس لتبنى اجراءات لتعزيز الجودة والقدرة التنافسة فى عدد من القطاعات الاقتصادية خاصة فى مجالات الصناعة والزراعة والاقتصاد الإبداعى والتجارة والاستثمار.

وأكد الدكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربى للملكية الفكرية ان رؤية الاتحاد انطلقت من عدد من الدراسات وآراء الخبراء التى استطلعها الاتحاد من خلال المؤتمرات وورش العمل وتضمنت إعداد إستراتيجية عربية للجودة وضرورة العمل على إصدار مواصفة عربية موحدة للجودة. والأمر يتطلب جهوداً مشتركة من خلال المنظمات العربية المتخصصة ودعما من غرف التجارة والصناعة العربية. مشيرا إلى ضرورة بناء مجتمعات المعلومات والمعرفة العربية. والتى تمثل القاسم المشترك الأعظم في تطوير كل نواحي الحياة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية العربية. كما تمثل كنزا هائلا من فرص الاستثمار والأعمال أمام المنظمات العربية خاصة المحترفة منها والتي تأخذ بأسباب الإدارة الحديثة.

وهو ما يعزز التجارة البينية العربية ويفتح مجالات الاستثمار والأعمال أمام المنظمات العربية و يشجع المشروعات والاندماجات المشتركة.

ويجب تخصيص جوائز عربية كبرى للجودة على أصعدة متعددة بأن يتصدى كيان عربي كبير أو عدة تجمعات معا مثل جامعةالدول العربية، ومجلس الأعمال العربي لتنظيم جوائز بصورة دورية للجودة فى مشروعات الإنتاج والخدمات والمشروعات الصغيرة العربية المتميزة داخل وخارج الحدود. وتشجيع دور منظمات المجتمع المدني العربية. خاصة في نشر الثقافة والخبرات العالمية المتميزة في مجال إدارة الجودة الشاملة في كل المجالات مثل التعليم والمجال الاجتماعي. والتعاون العربي الإقليمي والعالمي وتبادل الخبرات في مجال الجودة الشاملة. خاصة مع الأجهزة العالمية مثل المنظمة الدولية للتقييس ISO وغيرها من المنظمات المثيلة على المستوى الإقليمي،وتتضمن الرؤية توجيه الأبحاث والدراسات وربطها بالصناعة والزراعة وكل المجالات الإنتاجية والخدمية وذلك من خلال الوقوف بحثيا على أحدث المستجدات فى مجال التكنولوجيا والبدء من حيث انتهى الآخرون. والعمل على الوصول إلى اختراعات جديدة وتطوير التكنولوجيا القائمة.

محمد الربيع

وطالب «رياض» بإنشاء منظومة مؤسسية عربية خاصة بالاقتصاد الإبداعى فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية تختص بكل ما يتعلق بهذا المجال ، وتتكامل مع الاتحادات والمؤسسات ذات العلاقة وفى مقدمتها الاتحاد العربى لحماية الملكية الفكرية.

كما طالب بإنشاء غرف صناعية وتجارية متخصصة فى أنشطة اقتصادات المعرفة فى كل قطر عربى و تبادل الخبرات الفنية والتقنية بين الدول العربية، ونشر ثقافة اقتصادات المعرفة

نادر رياض

والتوعية بأهمية الصناعات الإبداعية في تنمية اقتصاديات الدول العربية. وإنشاء منظومات تسويقية احترافية محلية وعربية قادرة على الترويج لمنتجات المشروعات الإبداعية تقوم بتوفير برامج التسويق والفرص التصديرية لمصدري المنتجات الإبداعية وتقديم الخبرات والدعم الفنى للمصدرين والمستوردين، وتوفير الخدمات والنصائح المهنية للأعضاء في مجال تطوير التكنولوجيا وزيادة الجودة وتحسين التصميم والمعايير والمواصفات والقدرة على الابتكار، إضافة إلى تنظيم زيارات الوفود من العاملين والمعنيين بمجال الاقتصاد الإبداعى من مختلف الدول العربية للخارج لاستكشاف فرص الأسواق بالعالم الخارجي، والمشاركة في المعارض التجارية الدولية المتخصصة.

وأشار إلى أن الدراسات التى ناقشها الاتحاد تضمنت توصيات بإلزام البنوك والمؤسسات المصرفية والتمويلية العربية بتخصيص جانب من محافظها الاستثمارية لمشروعات الاقتصاد الإبداعى، وتقديم مزايا وحوافز فاعلة ومؤثرة للمستثمرين فى هذا المجال مع استحداث طرق تمويل، وعقد اتفاقيات لتبادل الاستثمارات والخبرات مع أطراف صناعة الإبداع اقليميا ودوليا . إضافة إلى تقديم مزايا واعفاءات ضريبية وجمركية لمشروعات الاقتصاد الإبداعى.

كما شدد على توفير البنية القانونية والتشريعية اللازمة لتنمية وتطوير اقتصادات المعرفة و زيادة إنتاجيتها وفى مقدمتها قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. لافتا الى ان التمويل هو من أهم عوائق البحث العلمى حيث إن الإنفاق علي البحث العلمي لا يتعدى ٠,٢ ٪ من الناتج المحلي العربى فى المتوسط، بينما تخصص الدول المتقدمة من ٢٪ إلي ٥٪ من ناتجها الإجمالي لهذا الغرض.

وطالبت دراسة للدكتور أحمد النشار وكيل كلية التربية النوعية للدراسات العليا والبحوث بجامعة كفر الشيخ بقواعد بيانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحكومات الدول العربية وإقامة مؤسسات التنبؤ باحتياجات الشعوب من منتجات وخدمات وإنشاء بوابة وطنية للاستثمار تتضمن بالخصوص معطيات مبسطة حول الخدمات التي تقدم للمستثمرين والتشجيعات والحوافز المتوفرة والأنشطة الواعدة ونتائج الدراسات القطاعية المنجزة فضلاً عن تقديم الدعم اللازم للمستثمرين عند الطلب. وإعداد دليل لصاحب المؤسسة يتضمن كيفية إعداد المشروع وأهم الآليات والحوافز المخصصة لصاحب المشروع بكافة القطاعات.

وأوصى الدكتور ناصر جلال أستاذ الاقتصاد بأكاديمية الثقافة والعلوم بتقديم مزيد من الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل جديدة، مما ينعكس على تحسين مستوى العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلي ضرورة ربط الحوافز والإعفاءات المتضمنة في قوانين الاستثمار السابقة والحالية بمؤشرات أداء المشروعات الاستثمارية خاصة فى مصر وزيادة الكفاءة الإنتاجية من حيث الجودة ومعدلات الإنتاج والأداء للمنتجات التى تكون لصادراتها القدرة التنافسية بالخارج.

جريدة الوفد (صفحة 6) 2013/6/15

٤٠٠ مليون دولار خسائر مصر فى التعدى على حقوق الملكية الفكرية

«الربيع» يطالب بتحسين جودة المنتجات..و«رياض» يضع رؤية جديدة للتنافسية

السفير جمال بيومى

كتب - عبد الرحيم أبو شامة :

مفاجأة كبيرة كشفها السفير جمال البيومي الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب خلال مؤتمر «القدرة التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادي» الذي نظمه الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية برعاية مجلس الوحدة الاقتصادية وهى أن خسائر مصر السنوية تبلغ نحو ٤٠٠ مليون دولار بسبب التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وقد أوصى المؤتمر بضرورة تنمية موارد النقد الأجنبي والسعي نحو تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وتكثيف الجهود المخلصة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية وضرورة وضع خطط مناسبة لتنشيط القطاع الصناعي والزراعي والسياحي باعتبارهم من القطاعات الرئيسية في تطور ونمو الاقتصاد المصري والعربي على حد السواء.

وطالب السفير محمد الربيع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حكومات الدول العربية بأن تعمل على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها وتخفض من تكلفتها لإمكانية المنافسة في الأسواق الخارجية وضرورة قيام الدول العربية بوضع المعايير والإجراءات اللازمة لحماية مستهلكيها من المنتجات التي لا تراعي اعتبارات المنافسة المشروعة.

وحذر «الربيع» من الممارسات الاحتكارية الدولية التى تؤثر على الصادرات العربية وتخل بالمنافسة سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو الخدمات. أكد الدكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية ورئيس قطاع الثقافة والمعلومات بمجلس الوحدة الاقتصادية أن الإبداع التكنولوجي أهم الركائز الأساسية لدعم التنافسية للدول والمؤسسات

ووضع «رياض» رؤية لتحسين القدرة التنافسية لتحريك النمو والانطلاقة الاقتصادية مطالبا بالسعي لتحديث وتطوير الصناعة المصرية ورفع قدرتها بما يخدم أغراض التنمية والتجارة الخارجية لمصر. والترويج لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة لإقامة المصانع الجديدة وتنمية موارد النقد الأجنبى لتحقيق استقرار سعر الصرف.

وأشار الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق إلى أن التنافسية أساس التبادل التجاري الدولي مؤكداً ضرورة ان تعمل المنشآت الإنتاجية على الإنتاج بتكلفة أقل وجودة عالية والتجديد والابتكار بالرصيد المتوفر لديها.

وأوضح أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية أن القدرة التنافسية في عصر العولمة لم تعد مرهونة بالقدرة علي الإنتاج فحسب لكنها مرتبطة بشكل كبير بعملية النقل واللوجيستيات والتوزيع وتكنولوجيا المعلومات التي تعد منظومة متكاملة.

د. نادر رياض

جريدة الوفد(صفحة 6) 2013/6/1 الوفد

وخسائر بملايين الدولارات من التعدى على حقوق الملكية الفكرية.. والمنافسة غير الشريفة

السفير جمال بيومى

السفير محمد ربيع

د. نادر رياض

د. على لطفى

احمد الوكيل

محمد الربيع: من الضرورى رفع مستوى الوعى والاهتمام تجاه تحديات التنافسية المحلية والعالمية

بيومى: خسائر مصر تبلغ سنوياً حوالى 400 مليون دولار بسبب التعدى على حقوق الملكية الفكرية

د. نادر رياض: الإبداع التكنولوجى أحد أهم الركائز الأساسية فى دعم مزايا للدول والمؤسسات

د. على لطفى: قدرة المنشآت الانتاجية على الإنتاج تقاس بتكلفة أقل وجودة عالية

أحمد الوكيل : ضرورة إستقرار السياسات النقدية والمالية فى الفترة المقبلة

كشف خبراء السياسة والاقتصاد عن وقوع مصر ومعظم الدول العربية فى خسائر بملايين الدولارات نتيجة التعدى على حقوق الملكية الفكرية وللتنافسية غير الشريفة مؤكدين على ضرورة تحديث وتطوير وتدعيم الصناعة المصرية بما يرفع القدرة التنافسية ويخدم أغراض التنمية مع ضرورة تفعيل التجارة الخارجية لمصر مع البلدان العربية والترويج لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة والدعوة إلى إقامة المصانع الجديدة والتوسع فى الأنشطة الصناعية القائمة والعمل على تنمية موارد النقد الأجنبى وضرورة تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف توفير المناخ الملائم لتنمية وتطوير الاستخدام الحديث للتكنولوجيا فى إنشاء وتطوير وإدارة قواعد المعلومات عن التجارة الخارجية والصناعة المصرية والعالمية، مطالبين بضرورة استقرار السياسات النقدية والمالية فى الفترة المقبلة وكبح جماح الارتفاع المطرد فى أسعار صرف النقد الأجنبى حتى تنتعش الاستثمارات ويتاح مناخ جيد لجذب المزيد من الاستثمارات. وفى السطور التالية تفاصيل التحقيق.

يقول السفير محمد الربيع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية من الضرورى رفع مستوى الوعى والاهتمام تجاه تحديات التنافسية المحلية والعالمية والبحث فى الموضوعات ذات العلاقة بالتنافسية مثل بيئة الأعمال والتجارة الدولية والتنمية المستدامة وتطوير الموارد البشرية ، مضيفاً إلى ضرورة حفز وسائل الإعلام المصرية والعربية على الترويج والدعاية للمنتجات العربية ، ورصد تأثير المناخ السياسى على اقتصاديات الدول العربية ، و ضرورة المساهمة الإعلامية فى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد العربى .

ويكشف السفير جمال البيومى الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب النقاب عن أن خسائر مصر تبلغ سنوياً حوالى 400 مليون دولار بسبب التعدى على حقوق الملكية الفكرية ، مطالباً بوضع أسس لحماية حقوق الملكية الفكرية من أجل حماية الإقتصاد الوطنى من تلك الخسائر، إلى جانب الكشف عن السلبيات التى تحدث من بعض المتلاعبين فى النظم التجارية الداخلية والخارجية .

ومن جانبه قال السفير محمد عباس مسئول القطاع العربى والافريقى بوزارة التعاون الدولى أن هناك عوائق كثيرة تحول دون انطلاق التعاون الاقتصادى بين الدول العربية مشيرا إلى أن آلية التنافس أصبحت جزء من آليات الطلب والعرض وتحقيق النمو الاقتصادى.

ومن جانبه يوضح الدكتور مهندس نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية ورئيس قطاع الثقافة والمعلومات بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الإبداع التكنولوجى أحد أهم الركائز الأساسية فى دعم المزايا التنافسية للدول والمؤسسات ، مؤكدا على ضرورة الحرص والسعى نحو تحسين القدرة التنافسية كمحرك للنمو والانطلاقة الاقتصادية وذلك من خلال تحديث وتطوير وتدعيم الصناعة المصرية بما يرفع القدرة التنافسية لها ويخدم أغراض تنمية وتفعيل التجارة الخارجية لمصر مع الدول العربية والعالمية ، والعمل على الترويج لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة بإقامة المصانع الجديدة والتوسع فى الأنشطة الصناعية القائمة ، وتنمية موارد النقد الأجنبى من أجل العمل على تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف .

وأضاف رياض ضرورة توفير المناخ الملائم لتنمية وتطوير الاستخدام الحديث للتكنولوجيا فى إنشاء وتطوير وإدارة قواعد المعلومات عن التجارة الخارجية والصناعة المصرية والعالمية مع نشر وتطبيق واستخدام التجارة الالكترونية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وتدعيم وتطوير آليات الترويج للمنتجات المصرية المتميزة للحصول على الفرص التجارية ، مع ضرورة تبادل المعلومات مع نقاط الاتصال لحمية حقوق الملكية الفكرية الأخرى المنشأة فى البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة فى السلع المتعدية لحقوق الملكية الفكرية، وضمان التعاون بين السلطات الجمركية فيما يتعلق بتجارة السلع التى تحمل علامات مقلدة وتنتحل حق المؤلف.

ويتفق مع الآراء السابقة الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق مشيراً إلى أن ظهور مبدأ التنافسية جاء كأساس لقيام مبدأ التبادل التجارى الدولى ، مؤكداً على أن قدرة المنشآت الانتاجية على الإنتاج بتكلفة أقل وجودة عالية وكذا التجديد والابتكار وبالرصيد المتوفر لدى الأمم من مهارات العمل وقدرات البحث العلمى والبنية الأساسية كل هذا يعد حجر الأساس فى دعم اقتصاديات الأمم .

موضحاً أنه يمكن قياس القدرة التنافسية للصادرات على مستوى الأمم بمؤشرين: الاتجاه العام لوضع الميزان التجارى للدولة – الاتجاه العام لتطور قيمة العملة المحلية

ويؤكد احمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية على إن القدرة التنافسية فى عصر العولمة لم تعد مرهونة بالقدرة على الإنتاج فحسب لكنها مرتبطة أيضا بشكل كبير بعملية النقل واللوجيستيات والتوزيع وتكنولوجيا المعلومات التى تعد منظومة متكاملة .

استقرار السياسات النقدية والمالية

وطالب الوكيل ضرورة استقرار السياسات النقدية والمالية فى الفترة المقبلة وكبح جماح الارتفاع المطرد فى أسعار صرف النقد الأجنبى حتى تنتعش الاستثمارات ويتاح مناخ جيد لجذب المزيد من الاستثمارات .

ومن جانبه أضاف رجل الأعمال محمد أحمد حسنى«الشهيربحمادة» من الضرورى تنمية موارد النقد الأجنبى والسعى نحو تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف وكذا تكثيف الجهود المخلصة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية وضرورة وضع خطط مناسبة لتنشيط القطاع الصناعى والزراعى والسياحى باعتبارهم من القطاعات الرئيسية فى تطور ونمو الاقتصاد المصرى والعربى على حد السواء.

سعيا لاستقرار سعر «الصرف»

«الملكية الفكرية» يوصى بتنمية موارد النقد الأجنبى

د. نادر رياض: القدرة التنافسية حجر الأساس للنمو الاقتصادى

أوصى مؤتمر الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية برئاسة الدكتور نادر رياض بضرورة تنمية موارد النقد الأجنبى والسعى لتحقيق الاستقرار فى سعر الصرف، وتكثيف الجهود المخلصة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية إضافة إلى وضع خطط مناسبة لتنشيط قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة باعتبارهم من القطاعات الرئيسية فى تطوير ونمو الاقتصاد المصرى والعربى على حد السواء.

وإعتبر الدكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية ورئيس قطاع الثقافة والمعلومات بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية خلال المؤتمر الذى عقده الأتحاد تحت عنوان «القدرة التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادى» أن الإبداع التكنولوجى أحد أهم الركائز الأساسية فى دعم المزايا التنافسية للدول والمؤسسات مؤكدا على ضرورة السعى نحو تحسين القدرة التنافسية كمحرك للنمو والانطلاقة الاقتصادية وذلك من خلال مجموعة إجراءات فى مقدمتها تحديث وتطوير وتدعيم الصناعة المصرية بما يرفع القدرة التنافسية لها ويخدم أغراض تنمية وتفعيل التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، والترويج لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة بهدف إقامة مصانع جديدة والتوسع فى الأنشطة الصناعية القائمة من خلال تنمية موارد النقد الأجنبى والعمل

على تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف اضافة الى توفير المناخ الملائم لتنمية وتطوير الاستخدام الحديث للتكنولوجيا فى إنشاء وتطوير وإدارة قواعد المعلومات عن التجارة الخارجية والصناعة المصرية والعالمية.

أوضح احمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية أن القدرة التنافسية فى عصر العولمة لم تعد مرهونة بالمدره على الإنتاج فحسب لكنها مرتبطة أيضا بشكل كبير بعملية النقل واللوجيستيات والتوزيع وتكنولوجيا المعلومات التى تعد منظومة متكاملة.

وأعرب الوكيل عن أمله فى استقرار السياسات النقدية والمالية الفترة المقبلة وكبح جماح الارتفاع المضطرد فى أسعار صرف النقد الأجنبى حتى تنتعش الاستثمارات ويتاح مناخ جيد لجذب المزيد من الاستثمارات.

وأشار الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق فى كلمته إلى أن ظهور مبدأ التنافسية جاء كأساس لقيام التبادل التجارى الدولى و أن قدرة المنشآت على الإنتاج بتكلفة أقل وجودة عالية مع مراعاة التجديد والابتكار يعد حجر الأساس فى دعم اقتصاديات الأمم.

أضاف أن الرصيد المتوفر لدى الأمم من مهارات العمل وقدرات البحث العلمى والبنية الأساسية يساعد فى دعم الأقتصاد موضحا أنه يمكن قياس القدرة التنافسية للصادرات على مستوى الأمم بمؤشرين أولهما هو الاتجاه العام لوضع الميزان التجارى للدولة والاتجاه الآخر يهتم بمدى تطور قيمة العملة المحلية.

ومن جهته أكد السفير محمد الربيع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على أهمية رفع مستوى الوعى والاهتمام تجاه تحديات التنافسية المحلية والعالمية، والبحث فى تلك الموضوعات ذات العلاقة بالتنافسية مثل بيئة الأعمال والتجارة الدولية والتنمية المستدامة وتطوير الموارد البشرية.

وكشف السفير جمال البيومى الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب النقاب عن أن خسائر مصر حوالى 400 مليون دولار بسبب التعدى على حقوق الملكية الفكرية.

5
العالم اليوم
الأسبوعى
العدد 47
السبت
8 يونية 2013

تحقيق ـ ناهد إمام:

أوصى مؤتمر «القدرة التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادى الذى نظمه الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية تحت رعاية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ووزارة الصناعة» والتجارة الخارجية والتخطيط والتعاون الدولى بأن تحقيق التنافسية المطلوبة لجميع القطاعات الاقتصادية تتطلب العديد من النقاط من بينها ضرورة تنمية موارد النقد الأجنبى والسعى نحو تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف، وكذا تكثيف وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية وتقليل الواردات من الخارج لمواجهة عجز الميزان التجارى وضرورة وضع خطط مناسبة لتنشيط القطاع الصناعى والزراعى والسياحى باعتبارها من القطاعات الرئيسية فى تطور ونمو الاقتصاد المصرى والعربى على حد السواء.

كما أوصى المؤتمر بأن رفع مستوى الوعى والحرص على دعم القدرة التنافسية يتطلب زيادة الجهود الحكومية فى مجال حماية الملكية الفكرية بصفة عامة وعلى وجه الخصوص الإبداع والابتكار .

مؤتمر الاتحاد العربى لحماية الملكية الفكرية يؤكد:

ضياع الاستثمارات العالمية وخسائر الاقتصاد بسبب غياب حماية الحقوق والابتكارات

د.نادر رياض: استقرار سعر الصرف وتنمية الصادرات ضرورة لزيادة التنافسية للبلاد

□سعر الصرف

فى البداية يؤكد الدكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحقوق الملكية الفكرية ورئيس مجلس الاعمال المصرى الالمانى ورئيس شركة بافاريا القابضة ورئيس قطاع الثقافة والمعلومات بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن زيادة شدة المنافسة الخارجية وإطلاق بلا حدود للفكر المبدع ليقدم الاختراعات والابتكارات الحديثة المستحدثة والتى تتحول بسرعة الى وسائل وسلع وأساليب جديدة لتصبح سلعا صالحة للاستخدام التجارى فى أفضل صور السلعه أو الخدمة ذات الجودة العالية وبأقل تكلفة، مما يزيد من القدرة التنافسية للمؤسسات والاستحواذ على أكبر حصه ممكنة من شرائح الاسواق .

ويشير رياض إلى أنه بالنظر من زوايا عديدة يعتبر الابداع التكنولوجى أحد أهم الركائز الاساسية فى بناء المزايا التنافسية للدول والمؤسسات فإذا أرادت الدول والمؤسسات ألا تتخلف عن السباق التنافسى لإنتاج سلع وخدمات جديدة فإنه يتعين عليها اتخاذ خطوات وإجراءات لتقديم منتجات أو لتطوير تقنيات جديدة ترفع من رصيدها فى القدرة التنافسية كمتوالية مستمرة عاما بعد عام وعلى ذلك فإن الابداع التكنولوجى هو الخيار الاستراتيجى الاكثر ضمانا للمؤسسات فى مواجهة مختلف التحديات القائمة حاليا والمحتملة مستقبلا.

يوضح أن مفهوم التنافسية يتميز بالحداثة، حيث ظهر الاهتمام به فى الوقت الحاضر كنتاج للنظام الاقتصادى العالمى الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق الحر، وحتى الآن لا يوجد اتفاق على تعريف دقيق ومحدد للتنافسية، فالبعض يعرفها انها القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفى الوقت المناسب، وهذا يعنى تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى. والبعض الآخر يرى انها قدرة المؤسسة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين فى السوق المحلية والدولية، مما يعنى نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمى فى ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال تعظيم قيمة عوامل الإنتاج الموظفة فى العملية الإنتاجية رفعا للقيمة المضافة وخفضا لكلفتها.

ويعد القطاع الصناعى والزراعى والسياحى من القطاعات الرئيسية فى تطور ونمو الاقتصاد المصرى والعربى ودعم قدرته التنافسية لان التنمية الصناعية والزراعية والسياحية تسهم وبشكل كبير عبر الحلقات الاقتصادية الصاعدة فى تحفيز وتطوير قطاعات اقتصادية اخرى بجانبها.

يلقى الدكتور نادر رياض الضوء حول الاساليب اللازمة لتحسين القدرة التنافسية فى مصر من بينها، تحديث وتطوير وتدعيم الصناعة المصرية بما يرفع القدرة التنافسية لها ويخدم أغراض تنمية وتفعيل التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية والترويج لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى إقامة المصانع الجديدة والتوسع فى الأنشطة الصناعية القائمة وتنمية موارد النقد الأجنبى والعمل على تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف وتوفير المناخ الملائم لتنمية وتطوير الاستخدام الحديث للتكنولوجيا فى إنشاء وتطوير وإدارة قواعد المعلومات عن التجارة الخارجية والصناعة المصرية والعالمية ونشر وتطبيق واستخدام التجارة الالكترونية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وتدعيم وتطوير آليات الترويج للمنتجات المصرية المتميزة للحصول على الفرص التجارية الى جانب تبادل المعلومات مع نقاط الاتصال لحماية حقوق الملكية الفكرية الأخرى المنشأة فى البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة فى السلع المتعدية لحقوق الملكية الفكرية، وضمان التعاون بين السلطات الجمركية فيما يتعلق بتجارة السلع التى تحمل علامات مقلدة وتنتحل حق المؤلف.

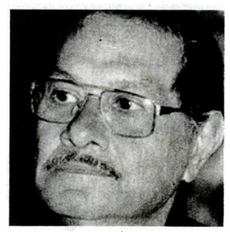

د.على لطفى: التعليم والتدريب من مقومات التنمية للمزايا التنافسية

التدريب

ويكشف الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء النقاب عن أهمية توافر المزايا التنافسية للدولة للنهوض باقتصادها خاصة فيما يتعلق بتنمية التجارة مع الدول الخارجية، مشيرا إلى ان زيادة التنافسية للقطاع الاقتصادى المصرى خاصة فى النشاط الصناعى تتطلب التركيز على عاملين مهمين أولهما التعليم والآخر التدريب.

يقول لطفى إن زيادة أيضا القدرة التنافسية للدول ومنها مصر تقاس بزيادة الميزان التجارى لها وأيضا رفع قيمة سعر صرف العملة الوطنية امام العملات الاجنبية وهذا ما يجب ان تتجه الدولة اليه وهو العمل على استقرار سعر الصرف وزيادة صادراتها مقابل وارداتها من الخارج لتقوية قيمة الجنيه المصرى امام العملات المختلفة.

ويشير رئيس الوزراء الاسبق الى أن المركز التنافسى لمصر تراجع العام الماضى مقارنة بالعام الاسبق الى جانب انها تشغل مركزا متأخرا فى القائمة الدولية للتنافسية بصورة عامة.

الممارسات الاحتكارية

ومن جانبه يقول السفير محمد الربيع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إن هناك ضرورة مهمة لبحث سبل تعزيز التنافسية فى عصر انفتحت فيه الحدود وزالت فيه القيود على حركة التجارة العالمية فى معظم أقطار العالم حيث أدت التوجهات العالمية لتسهيل التجارة وتيسير حركتها إلى حدوث منافسة شديدة من جانب السلع والخدمات المستوردة للمنتجات المحلية فى أى دولة. دون ما قدرة كبيرة من جانب هذه الدولة على استخدام أساليب مشروعة لتقييد حركة الواردات أو الحد منها.

ويؤكد ان عالم التجارة والمال والأعمال يشهد العديد من الممارسات الاحتكارية المخلة بالمنافسة، سواء فى مجال الإنتاج أو التسويق أو الخدمات أو غيرها، والتى بدورها تؤدى إلى هيمنة شخص أو أشخاص أو مجموعة شركات يتعاونون مع بعضهم للسيطرة على نشاط السوق فيما يتعلق بمنتج أو خدمة وبما يمكنهم من التحكم أو التلاعب فى الأسعار أو الحد من حرية دخول المنتجات إلى الأسواق أو تداولها أو التلاعب فى كميات المنتج المعروضة وافتعال عجز غير حقيقى بهدف رفع السعر، أو غير ذلك من أشكال الممارسات التجارية غير التنافسية. وتتداخل إجراءات تحقيق المنافسة المشروعة مع إجراءات حماية المستهلك الأمر الذى يتطلب قدرا من التنسيق والتكامل بين جهود المؤسسات الهادفة إلى تحقيق حرية المنافسة وتلك الهادفة إلى حماية المستهلك.

ويشير الى انه فى ظل هذا المناخ والتوجة العالمى نحو الحرية الاقتصادية والمنافسة فى مجالات الاعمال المختلفة يتعين على دولنا العربية ومنها مصر العمل على تشجيع المنافسة ومحاربة الممارسات الاحتكارية وتشجيع روح الابتكار والابداع التى تقوى من المنافسة وأن تعمل الأقطار العربية متكاتفة لبناء تكنولوجيا عربية ذاتية.

إدارة متخصصة بالاتحاد

ويرى احمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ان المزايا التنافسية من خلال التفرد بالابتكارات مع توافر حقوق الملكية الحامى لتلك المزايا يعد المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى فى جميع الدول ومنها بلادنا مؤكدا عدم توجه الاستثمارات العالمية الى دول لاتحمى حقوقها وافكارها .

يشير الى ان مصر من اولى دول العالم فى المشاركة فى الاتفاقيات الدولية بشان الملكية الفكرية موضحا ان الاتحاد يدرس بالتعاون مع هيئة تنمية السوق الموحد الاوروبى انشاء ادارة متخصصة بالاتحاد لمساعدة الاعضاء المنتسبين فى حماية حقوقهم الفكرية.

أحمد الوكيل: إنشاء إدارة بالاتحاد بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى لحماية حقوق الملكية الفكرية

خسائر

ويكشف السفير احمد بيومى رئيس اتحاد المستثمرين العرب النقاب عن تعرض الاقتصاد المصرى لخسائر تتجاوز الـ400 مليون دولار بسبب غياب أساليب حماية حقوق الملكية الفكرية لغالبية ابتكاراتها مما يؤثر ذلك سلبيا على قدرتها التنافسية فى مختلف المجالات .

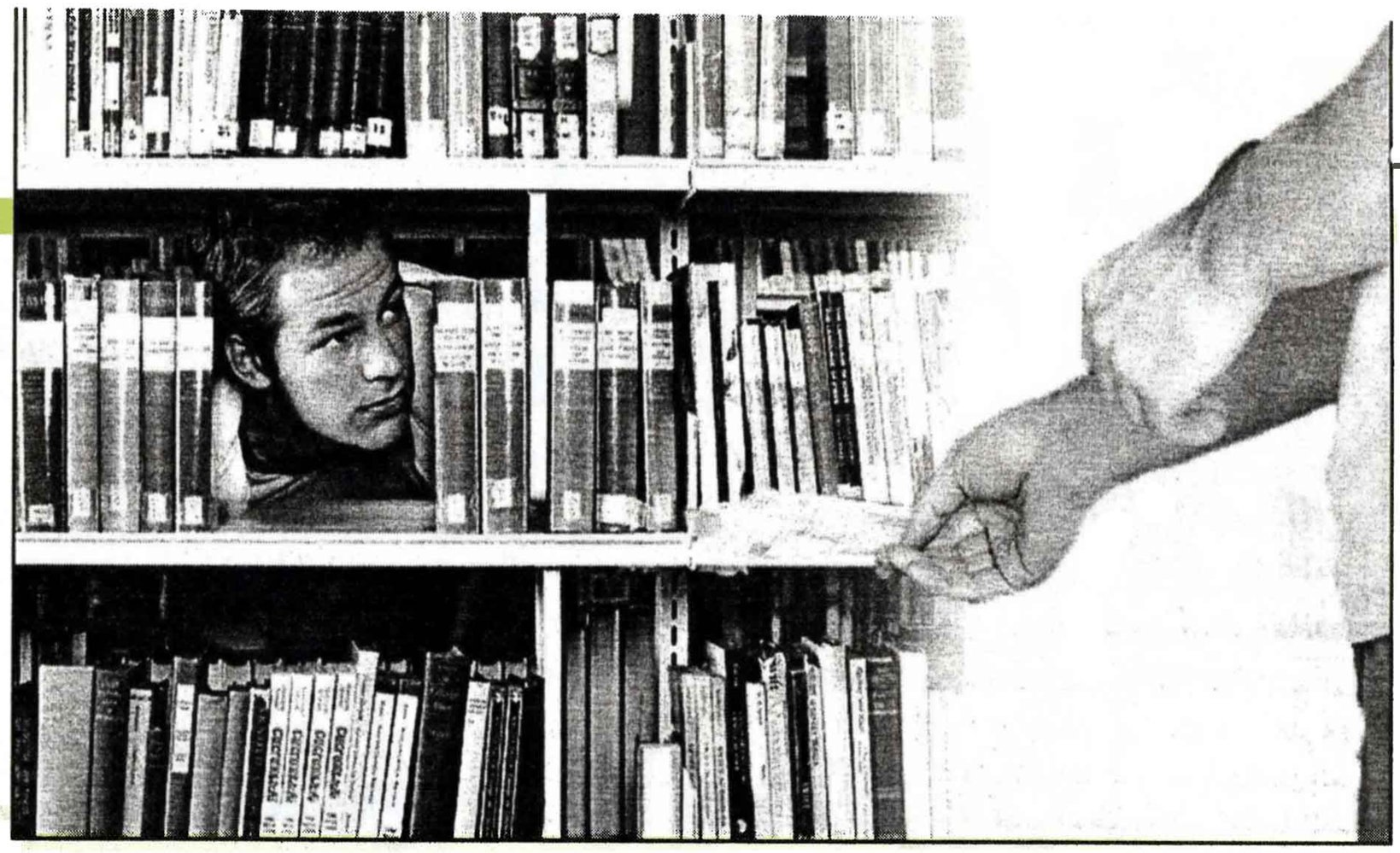

الخبراء حذروا من خطورة المنافسة غير الشريفة

٤٠٠ مليون دولار سنويًا «فاتورة» التعدى على «الملكية الفكرية»

تحقيق

فتحى السايح

كشف خبراء السياسة والاقتصاد عن وقوع مصر ومعظم الدول العربية فى خسائر بملايين الدولارات نتيجة للمنافسة غير الشريفة والتعدى على حقوق الملكية الفكرية مؤكدين على ضرورة تحديث وتطوير وتدعيم الصناعة المصرية بما يرفع القدرة التنافسية ويخدم أغراض التنمية مع ضرورة تفعيل التجارة الخارجية لمصر مع البلدان العربية والترويج لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى إقامة المصانع الجديدة والتوسع فى الأنشطة الصناعية القائمة وتنمية موارد النقد الأجنبى والعمل على تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف وتوفير المناخ الملائم لتنمية وتطوير الاستخدام الحديث للتكنولوجيا فى إنشاء وتطوير وإدارة قواعد المعلومات عن التجارة الخارجية والصناعة المصرية والعالمية وحلول أخرى يطرحونها فى سطور التحقيق التالى.

السفير محمد الربيع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يرى أنه من الضرورى رفع مستوى الوعى والاهتمام تجاه تحديات التنافسية المحلية والعالمية والبحث فى الموضوعات ذات العلاقة بالتنافسية مثل بيئة الأعمال والتجارة الدولية والتنمية المستدامة وتطوير الموارد البشرية، مشددا على ضرورة تحفيز وسائل الإعلام المصرية والعربية على الترويج والدعاية للمنتجات العربية، ورصد تأثير المناخ السياسى على اقتصاديات الدول العربية، و ضرورة المساهمة الإعلامية فى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد العربى.

ويكشف السفير جمال بيومى الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب النقاب عن أن خسائر مصر التى تبلغ سنوياً حوالى ٤٠٠ مليون دولار بسبب التعدى على حقوق الملكية الفكرية، مطالباً بوضع أسس لحمايتها من أجل حماية الاقتصاد الوطنى من تلك الخسائر، إلى جانب الكشف عن السلبيات التى تحدث من بعض المتلاعبين فى النظم التجارية الداخلية والخارجية.

ومن جانبه، قال السفير محمد عباس مسئول القطاع العربى والأفريقى بوزارة التعاون الدولى إن هناك عوائق كثيرة تحول دون انطلاق التعاون الاقتصادى بين الدول العربية، مشيرا إلى أن آلية التنافس أصبحت جزءا من آليات الطلب والعرض وتحقيق النمو الاقتصادى.

الإبداع التكنولوجى

ومن جانبه، يوضح الدكتور مهندس نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية ورئيس قطاع الثقافة والمعلومات بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الإبداع التكنولوجى إحدى أهم الركائز الأساسية فى دعم المزايا التنافسية للدول والمؤسسات، مؤكدا على ضرورة الحرص والسعى نحو تحسين القدرة التنافسية كمحرك للنمو والانطلاقة الاقتصادية وذلك من خلال تحديث وتطوير وتدعيم الصناعة المصرية بما يرفع القدرة التنافسية لها ويخدم أغراض تنمية وتفعيل التجارة الخارجية لمصر مع الدول العربية والعالمية، والعمل على الترويج لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة بإقامة المصانع الجديدة والتوسع فى الأنشطة الصناعية القائمة ، وتنمية موارد النقد الأجنبى من أجل العمل على تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف.

وأضاف رياض متحدثًا عن ضرورة توفير المناخ الملائم لتنمية وتطوير الاستخدام الحديث للتكنولوجيا فى إنشاء وتطوير وإدارة قواعد المعلومات عن التجارة الخارجية والصناعة المصرية والعالمية مع نشر وتطبيق واستخدام التجارة الالكترونية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وتدعيم وتطوير آليات الترويج للمنتجات المصرية المتميزة للحصول على الفرص التجارية، مع ضرورة تبادل المعلومات مع نقاط الاتصال لحماية حقوق الملكية الفكرية الأخرى المنشأة فى البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة فى السلع المتعدية لحقوق الملكية الفكرية، وضمان التعاون بين السلطات الجمركية فيما يتعلق بتجارة السلع التى تحمل علامات مقلدة وتنتحل حق المؤلف.

التكلفة الأقل

ويتفق مع الآراء السابقة الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق، مشيراً إلى أن ظهور مبدأ التنافسية جاء كأساس لقيام مبدأ التبادل التجارى الدولى، مؤكداً قدرة المنشآت الإنتاجية على الإنتاج بتكلفة أقل وجودة عالية، وكذا التجديد والابتكار وبالرصيد المتوافر لدى الأمم من مهارات العمل وقدرات البحث العلمى والبنية الأساسية كل هذا يعد حجر الأساس فى دعم اقتصاديات الأمم.

موضحاً أنه يمكن قياس القدرة التنافسية للصادرات على مستوى الأمم بمؤشرين:

-الاتجاه العام لوضع الميزان التجارى للدولة

- الاتجاه العام لتطور قيمة العملة المحلية.

أما احمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية فيؤكد أن القدرة التنافسية فى عصر العولمة لم تعد مرهونة بالقدرة على الإنتاج فحسب لكنها مرتبطة أيضا بشكل كبير بعملية النقل واللوجيستيات والتوزيع وتكنولوجيا المعلومات التى تعد منظومة متكاملة.

مطالباً بضرورة استقرار السياسات النقدية والمالية فى الفترة المقبلة وكبح جماح الارتفاع المتزايد فى أسعار صرف النقد الأجنبى حتى تنتعش الاستثمارات ويتاح مناخ جيد لجذب المزيد من الاستثمارات.

وأضاف من الضرورى تنمية موارد النقد الأجنبى والسعى نحو تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف وكذا تكثيف الجهود المخلصة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية وضرورة وضع خطط مناسبة لتنشيط القطاع الصناعى والزراعى والسياحى باعتبارهما من القطاعات الرئيسية فى تطور ونمو الاقتصاد المصرى والعربى على حد السواء.

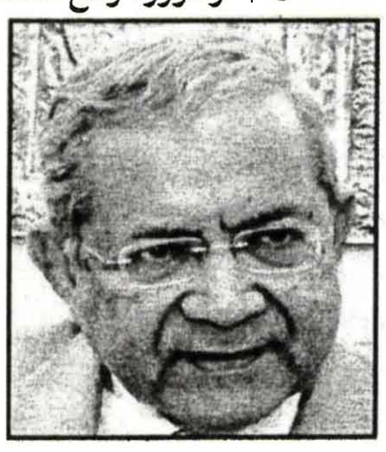

السفير محمد الربيع: ضرورة تحفيز الإعلام للترويج للمنتجات العربية

السفير جمال بيومى : لابد من أسس لحماية الملكية الفكرية لأنها دعم للاقتصاد

مجلة اكتوبر (صفحة 78) 2013/9/9

موقع اليوم السابع:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1091511

http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1091261&SecID=88&IssueID=0

موقع جريدة الفجر:

http://new.elfagr.org/Detail.aspx?secid=0&vid=0&nwsId=351659

موقع مصر البلد الإخبارية:

http://misralbalad.com/?p=77835